

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Sultanate of Oman



سلطنة عُمان

بيان  
سلطنة عُمان

يلقيه

محمد بن عقيل باعمر  
نائب المندوب الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة

أمام

اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة  
برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإتجار غير  
المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه

نيويورك 9 - 20 يناير 2006 م

Permanent Mission of Oman To The United Nations  
866 UNITED NATIONS PLAZA, NEW YORK, N.Y. 10017  
Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

سعادة الرئيس،

إسمحوا لي، بداية، أن أتقدم إليكم بخالص التهنة على إنتخابكم لرئاسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة لعام 2001م المعني بمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه. وأنا على ثقة تامة بأنكم ستعملون على إنجاح أعمال هذه اللجنة وذلك لما تتمتعون به من قدرات وخبرات متميزة.

سعادة الرئيس،

إن حكومة بلادي تولي أهمية بالغة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لعام 2001م الرامي إلى منع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه، وذلك لما يمثله الإستعمال المفرط للسلاح أو الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من إشكالات تتمثل في النواحي الإجتماعية والإقتصادية والأمنية نتج عنها ظهور عصابات تهريب الأسلحة والذخائر والمخدرات والقيام بعمليات سلب ونهب على الطرقات والشوارع العامة، وهذه الإفرازات أدت إلى هدر الأموال العامة والخاصة وسهلت ارتكاب الجرائم الأخرى كالقتل ومقاومة رجال السلطة العامة أثناء تأديتهم لواجبهم الوطني على سبيل المثال.

سعادة الرئيس،

من منطلق حرص السلطات العمانية على المحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأموال وكفالة الطمأنينة والسكينة والعمل على إستتباب الأمن وإزدهار التنمية في البلاد تكاتف جميع القوى المعنية بالأمن بالإضافة إلى جهود المواطنين للقضاء على هذه الظاهرة، وذلك من خلال القيام بالعديد من الجهود على المستوى الوطني والمتمثلة بإجراءات ضبط وتنظيم إستخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومنها: إصدار تشريع يعالج كافة مسائل الأسلحة، تنظيم حملات إعلامية لتوضيح مساوئ حيازة الأسلحة، تشكيل لجان محلية لتنظيم حيازة الأسلحة المشروعة، تعيين جهة مرجعية واحدة تحت إشراف شرطة عمان السلطانية لمتابعة التنفيذ، إنشاء قاعدة بيانات للتحليل الجرمي بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية، تنظيم إحصائية جرمية سنوية متكاملة عن كافة الجرائم ومرتكبيها التي تقع في السلطنة ولمختلف الجنسيات والأعمار بما فيها الجرائم الواقعة بإستعمال السلاح أو الإتجار غير المشروع فيه، إخضاع جميع الأسلحة التي ترخص - وهي في أضيق الحدود- إلى عملية فحص

مخبري باستخدام أحدث التقنيات وتسجل جميع البيانات المتعلقة بها وبالإشخاص المرخص لهم، كما تم تطوير وسائل البحث عن الأسلحة والذخائر في المطارات والموانئ والمنافذ البرية وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على استخدام أحدث التقنيات العملية والعلمية بالإضافة الى إستعمال الكلاب البوليسية (الشرطية) في عمليات التفتيش عن الأسلحة.

كما أن سلطنة عمان تتعاون مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والمخدرات وفي الحد من ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة من كافة صورته وأشكاله وذلك من خلال عمليات التسليم المراقب أو بضبط الشحنات المهربة التي تمر عبر الموانئ أو المنافذ الحدودية.

سعادة الرئيس،

إن ما تحقق خلال السنوات الماضية من نتائج ملموسة في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الدولي، يُعد مؤشراً إيجابياً يسهم في دفع عجلة مكافحة ظاهرة الإتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، ولكن وفي نفس الوقت، ينبغي على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً مضاعفة من خلال التعاون الدولي من أجل القضاء على هذه الظاهرة وتعزيزاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة، وذلك بإتخاذ إجراءات إضافية ومعايير مشتركة تحظى بتوافق الآراء وإجماع كافة الدول الأعضاء عليها، دون المساس بوثيقة برنامج العمل أو إعادة التفاوض عليها حتى لا يتعرض الجهد الدولي كله في هذا المجال للتراجع بعد التقدم الملموس الذي تم إحرازه خلال المرحلة الماضية.

وفي هذا الإطار، سعادة الرئيس، فإن وفد بلادي يرى بأنه يمكن إتخاذ العديد من الإجراءات لتعزيز التعاون الدولي للحد من ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وهي:

- حصر تصنيع الأسلحة والمتاجرة بها بين الحكومات والتجار المرخصين.
- فرض قيود على المصانع التي تصنع هذه الأسلحة ووسم الأسلحة لتسهيل عملية متابعتها.
- إلزام الدول المصنعة بقواعد الإنتاج والتصدير وعدم تصدير هذه الأسلحة لأي جهة غير حكومية أو غير رسمية.
- فرض قيود على تصدير الأسلحة للدول المستوردة وعدم التصدير للدول المتورطة بأية نزاعات مسلحة إلا إذا كانت الأسلحة المطلوبة لأغراض الدفاع عن النفس ومقاومة الإحتلال.

- وضع مستودعات الأسلحة تحت سيطرة الحكومات وتشديد الرقابة عليها وتأمين الحماية والحراسة اللازمة لها للحيلولة دون تعرضها لعمليات النهب والسرقة.
- تعزيز التعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات حول شحنات الأسلحة والتأكد من شرعية هذه الشحنات في المطارات والموانئ والمناطق الحدودية.
- تطوير أنظمة الجمارك والأجهزة الأمنية وتزويدها بالأجهزة والمعدات المتطورة لمساعدتها على كشف شحنات الأسلحة والذخائر المهربة.
- تعزيز التعاون الإستخباري بين الدول لتسهيل عملية متابعة شحنات الأسلحة من المصدر وحتى الجهة التي ستؤول إليها والتعرف على الأفراد والجماعات المتورطين.
- وضع تشريعات وإجراءات إدارية على مستوى الدول تسمح بممارسة سيطرة فعالة على حيازة الأسلحة من قبل الأفراد والجماعات.
- مساعدة الدول الفقيرة لتطوير مجتمعاتها ورفع مستوى المعيشة بها حيث يعتبر ذلك أحد الأسباب الرئيسية للمتاجرة بالأسلحة وإيجاد مصدر رزق بديل لهم.
- عمل برامج توعية لتعريف مواطني الدول الفقيرة بخطورة هذا النوع من الأسلحة وتأثيرها على الأمن والاستقرار والتنمية في بلدانهم.
- تقديم المساعدات المالية لبرامج جمع الأسلحة من المواطنين وتدميرها.
- تشجيع التعاون الدولي والإقليمي وتفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية للحد من هذه الظاهرة.

وأخيراً وليس آخراً، سعادة الرئيس، يود وفد بلادي التأكيد على الموقف العربي الذي تم تضمينه في برنامج العمل في فقراته 9، 10، 11، 12، 17، وهي النقاط الأربعة المتمثلة في إزالة الأسلحة النووية ثم باقي أسلحة الدمار الشامل، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها لا سيما الشعوب الواقعة تحت الإحتلال وحق الدول في الدفاع المشروع عن النفس، وأخيراً ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للصراعات المسلحة والتي يعود مرجعها إلى أسباب إجتماعية وإقتصادية وسياسية وعرقية.

وختاماً، سعادة الرئيس، نود أن نؤكد لكم بأن وفد بلادي على أتم الإستعداد للتعاون مع رئاستكم ومع كافة الوفود من أجل إنجاح أعمال هذه اللجنة.

وشكراً،،،